٤

كركوك في تقارير التفتيش الاداري ١٩٢٤-١٩٣٩ دراسة تاريخية

Kirkuk in Administrative Inspection Reports (1924-1939) : A Historical Study

الكلمات المفتاحية: (كركوك، لواء، تفتيش، طوز خورماتو)

Keywords: (Kirkuk, district, inspection, Tuz Khurmatu)

م.م. وسام كامل صالح

Asst. Lecturer Wissam Kamel Saleh

wisamkamel@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

Al-Mustansiriya University / College of Arts

الملخص:

كركوك هي إحدى المدن العراقية القديمة الواقعة في شمال العراق، وتتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي جعلها حلقة وصل مهمة بين المناطق الجبلية في الشمال والمناطق السهلية في الجنوب. تعد كركوك نقطة تجمع حضاري وتاريخي، إذ شهدت على مر العصور صراعات وصدامات بين القوى الكبرى التي تنافست للسيطرة عليها بسبب موقعها وأهميتها الاقتصادية والسياسية. وقد تعرضت كركوك للاحتلال من قبل العديد من القوى العالمية على مر التاريخ، منها العثمانيون والصفويون، وأخيرا الاحتلال البريطاني في عام ١٩١٨ خلال الحرب العالمية الأولى. تميز الاحتلال البريطاني بفرض تغييرات إدارية واستغلال موارد المدينة بشكل واسع لخدمة أغراضهم العسكرية والاقتصادية.

شهدت كركوك تغييرات إدارية كبيرة. اذ أنشأت الإدارة البريطانية دوائر بلدية لتنظيم المدينة، كما أُصدرت قرارات لتنظيم الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه. في عام ١٩١٨، بنيت أول محطة كهرباء في كركوك لتلبية احتياجات القوات البريطانية.

Abstract:

Kirkuk is one of Iraq's ancient cities located in the northern part of the country. It is distinguished by its strategic geographic location, which has made it an important link between the mountainous areas in the north and the plains in the south. Kirkuk serves as a hub of cultural and historical significance, having witnessed numerous conflicts and struggles among major powers vying for control over its strategic position and economic and political importance. Over the course of history, Kirkuk was occupied by several global powers, including the Ottomans, the Safavids, and finally the British in 1918 during World War I. The British occupation was characterized by administrative changes and extensive exploitation of the city's resources to serve their military and economic interests.

During the British occupation, Kirkuk underwent significant administrative changes. The British administration established

municipal departments to organize the city and issued decrees to regulate essential services such as electricity and water. In 1918, the first power station in Kirkuk was built to meet the needs of the British forces.

المقدمة:

تعد كركوك من المدن العراقية ذات الأهمية البالغة، فقد احتفظت كركوك بمكانتها كمركز استراتيجي حيوي للعراق والمنطقة بأسرها، واستمرت في تقديم نموذج للتعايش بين الأعراق والديانات المختلفة، رغم التحديات والصراعات التي مرت بها.

ولذلك، جاء هذا البحث لإضافة بعد جديد للدراسات التي تناولت تاريخ كركوك، إذ حظيت هذه المدينة باهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال الدراسات التاريخية، التي تناولت أوضاعها الإدارية والسياسية. من بين الدراسات السابقة التي ساهمت في تسليط الضوء على كركوك، نجد رسالة الباحث "مهدي صالح سعيد العباسي" الموسومة "كركوك في أواخر العهد العثماني (١٨٧٦-١٩١٤م)" التي تناولت أوضاع المدينة الإدارية والاقتصادية والثقافية، ورسالة الباحث "مهند حسين ناصر حمودي" الموسومة "الأوضاع الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في كركوك ١٩٢١-١٩٥٨".

تم تقسيم البحث إلى مقدمة ومحورين رئيسيين مع خاتمة، حيث جاء المحور الأول تحت عنوان "الأوضاع الإدارية في لواء كركوك"، وقد قدم فيه الباحث نظرة مفصلة عن التقسيمات الإدارية لكركوك خلال فترة الاحتلال البريطاني وبداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة. كما تطرق هذا المحور إلى الأوضاع الإدارية للمدينة والأقضية والنواحي التابعة لها استنادا إلى تقارير التفتيش الإداري.

أما المحور الثاني فقد تناول الأوضاع الخدمية في لواء كركوك، وقسم إلى ثلاث أقسام: الأول تناول الأوضاع الأمنية والشرطة في المدينة وأقضيتها، مع الإشارة إلى الوضع العام للأبنية والمخافر وأعداد أفراد الشرطة، إلى جانب توصيات المفتشين الإداريين لتحسين الأوضاع في اللواء. في القسم الثاني، تناول البحث وضع السجن في كركوك، بينما ركز القسم الثالث على بلدية كركوك وأهم المشاريع الخدمية مثل مشاريع المياه والكهرباء، مدعمة بالعديد من الجداول التي توضح تفاصيل عمل البلدية خلال تلك الفترة.

ركز هذا البحث على حقبة مهمة من تاريخ كركوك، مستندا إلى تقارير التفتيش الإداري التي توفر معلومات موثوقة وشاملة عن كركوك في تلك الفترة. والمحفوظة في دار الكتب والوثائق العراقية، والتي تعد من المصادر القيمة .

اولاً: الأوضاع الإدارية في كركوك

تقع كركوك جغرافيا بين نهر الزاب الصغير ونهر ديالى، يحدها من الشرق لواء السليمانية، ومن الغرب لواء الموصل، ومن الشمال الشرقي لواء أربيل. تتكون المدينة من قسمين رئيسيين: القلعة، وهي المنطقة الأقدم التي تضم جامع مريحانة وجامع النبي دانيال، وقوريا، التي تُعد حديثة النشأة، حيث يُعتقد أن الاستيطان فيها بدأ في القرن الثامن عشر. بالقرب من قوريا توجد منطقة "سراي الحكومة"، حيث مقر المتصرف والموظفين الإداريين.[1]

وخلال الفترة بين ١٩٠٢ –١٩٠٦، كانت كركوك تُدار كجزء من سنجق يتبع التقسيمات العثمانية، حيث شملت ستة أقضية رئيسية هي: مركز قضاء كركوك، رواندوز، كويسنجق، رانية، الصلاحية، وأربيل. كانت النواحي التابعة لهذه الأقضية تشمل: ملحة، التون كوبري، كيل، شوان، طوز خورماتو، وداقوق، وتضمنت هذه النواحي ٣٤٨ قرية.[2]

وقد شهد سنجق كركوك خلال هذه الفترة تعاقب خمسة متصرفين، منهم عثمان بك (١٩٠١–١٩٠٢) وإبراهيم مخلص بك (١٩٠٢–١٩٠٣) وجمال بك (١٩٠٣–١٩٠٤) ومحمود بك (١٩٠٤–١٩٠٥) وصالح سالم باشا (١٩٠٥–١٩٠٧) ويُلاحظ أن مدة بقاء كل متصرف في منصبه كانت قصيرة، حيث تراوحت بين بضعة أشهر وسنة واحدة فقط، نتيجة للصراعات الإدارية والتوترات بين الأقضية والنواحي.[3]

وفي ايار ١٩١٨ تم احتلال كركوك من قبل القوات البريطانية، فبدأت السلطات البريطانية بتنفيذ سياسة إدارية جديدة. اذ عين النقيب بولارد كحاكم سياسي للواء كركوك، الذي سُمي آنذاك "منطقة" تضم مقاطعتين رئيسيتين: كفري والتون كوبري، مع الاحتفاظ بالتقسيمات الإدارية التي كانت سائدة في العهد العثماني.[4]

فضلا عن ذلك ، اعتمدت بريطانيا على نظام إداري مرن، حيث تم الإبقاء على زعماء القبائل المحليين والأغوات كجزء من الهيكل الإداري، لتجنب أي توترات أو تمردات في المنطقة. وفي تشرين الثاني ١٩١٨، تولى النقيب لونكريك إدارة كركوك كمساعد للحاكم السياسي، بمساعدة النقيب جاردين في كفري والنقيب هاي في التون كوبري.[5]

وفي عام ١٩١٩ فصلت كركوك عن السليمانية ، وأصبحت كل منهما منطقة قائمة بذاتها [6]، وجاء في التقرير البريطاني لعام ١٩١٩ التقسيم الإداري لكركوك كما يلي: "منطقة كركوك تتكون من ناحية ألتون كوبري، بما في ذلك أقسام الصالحي التابعة للشيخ نجم الدين، وبعض من اللوك، بالإضافة إلى البلدة نفسها وبعض المناطق غير القبلية. ناحية المالحة مع عشائر البو حمدان والجبور، وبعض القرى الكردية؛ ناحية شوان باستثناء الشيخ البزايني الذي شكل جزءاً منها في عهد الأتراك، يديرها مدير مباشرة على الرغم من التطلعات القبلية المبكرة لشوان كوخا؛ المناطق القبلية: قره حسن (٦ قرى تحت حكم الشيخ قادر)، الطالباني (٤٠ قرية تحت حكم الشيخ محمد حبيب)، الطالباني (١٢ قرية تحت حكم حليفنا القديم الشيخ حميد)، والصالحي (قريتان تحت حكم توفيق بك): ناحية طوق والتي تحتوي على المناطق القبلية الثلاث السابقة: دارا بك (الداودي)، سعيد خليل آغا (الكاكائي)، والشيخ عزالدين (الطالباني)، والعشائر العربية بين كركوك وطوق وجبل حمرين؛ قرى الضواحي وعددها ٣٠ قرية حول كركوك؛ ومدينة كركوك نفسها. وبذلك يكون لديه ٤ مدراء، و٤ مدراء قبليين أو شيوخ معترف بهم، والبلدة، وقرى الضواحي، والقبائل العربية".[7]

وفي عام ١٩٢١، أقر مجلس الوزراء العراقي، برئاسة عبد الرحمن النقيب، التقسيمات الإدارية الموروثة من العهد العثماني مع بعض التعديلات الطفيفة. اذ نص القرار على استمرار كركوك كلواء إداري رئيسي يشمل أقضية مثل طوز خورماتو، وداقوق، وكفري، إلى جانب ٥٧٨ قرية. وفي عام ١٩٢٣، تم تقسيم لواء كركوك إلى لواءين منفصلين، حيث أصبحت أربيل لواءً مستقلًا. كانت السلطة الإدارية في كركوك تتمثل بالمتصرف الذي يدير اللواء، يعاونه مدير قائم مقام لحل النزاعات العشائرية[8].

اما في عام ١٩٢٣، فقد إصدار نظام التفتيش الإداري في العراق نتيجة الاتفاق بين عبد المحسن السعدون ومستشار وزارة الداخلية. جاء هذا النظام كخطوة إصلاحية تهدف إلى تحسين أداء الإدارة المحلية ومعالجة شكاوى السكان ضد المستشارين البريطانيين الذين وصفت تصرفاتهم بالسلبية. نص النظام على إلغاء وظائف المشاورين ومعاونيهم في الألوية، وتأسيس مفتشية إدارية عامة تتألف من رئيس مفتشين ومفتشين إداريين يتم تعيينهم وترقيتهم بمقترح من وزارة الداخلية وموافقة مجلس الوزراء بمصادقة الملك. كان مقر المفتشين الإداريين في بغداد، مع إرسالهم إلى الأقاليم وفقاً لحاجة الوزارة. أوكلت للمفتشين مهمة تفتيش دوائر الدولة المختلفة باستثناء القضائية والأوقاف التي كانت لها مفتشيات خاصة، إلا في حال طلب ذلك من قبل تلك الدوائر. كما شملت مهامهم الإشراف على أمور العشائر، المجالس الإدارية، السجون، البلديات، وسجلات النفوس، بالإضافة إلى متابعة معاملات الاستملاك. أُعطي

المفتشون سلطات واسعة، بما في ذلك إصدار أوامر مباشرة للمتصرفين لتنفيذها. وأكدت التعليمات الخاصة بالمفتشين البريطانيين أن عملهم مزدوج؛ فهم مستشارون للموظفين التنفيذيين وفي الوقت نفسه مفتشون يقدمون تقاريرهم إلى وزارة الداخلية ويتخذون الإجراءات الضرورية عند الحاجة. كان إصدار هذا النظام محاولة من عبد المحسن السعدون لاستعادة ثقة السكان وتحقيق رقابة أكثر كفاءة على الإدارة العامة، مع تقليل تأثير المستشارين البريطانيين في إدارة الأقاليم العراقية.[9]

بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢، شهدت كركوك تعديلات إدارية مهمة ضمن جهود إعادة تنظيم البلاد. تم إلحاق قضاء جمجمال ونواحي سنكاو وآغجه لر إلى كركوك من لواء السليمانية لتقليص نفوذ الشيخ محمود الحفيد وتعزيز الموقف العراقي في قضية الموصل ضد المطالب التركية. اذ أصبح لواء كركوك يضم أربعة أقضية: كركوك (ومركزها المدينة الرئيسية)، كفري، داقوق، وجمجمال، مع نواحي تابعة لها. وقد زادت أهمية كركوك بشكل كبير بعد اكتشاف النفط فيها، حيث تعد من أغنى مناطق العالم بالمخزون النفطي. هذا الاكتشاف أدى إلى توسع عمراني ونمو سكاني ملحوظ، إذ ارتفع عدد سكانها إلى أكثر من ستين ألفا، ما غير معالمها الديموغرافية والإدارية.[10]

لقد تنوعت تقارير المفتشين الاداريين في كركوك ، ففي عام ١٩٣٣ رفع المفتش الاداري تقريره لقضاء كفري ، اذ كانت الإدارة تواجه تحديات ناجمة عن مركزية الأمور المالية، مما يؤدي إلى ضغوط كبيرة على صغار الكتبة الذين يعتمد نجاح الخطة الإدارية على دقة أعمالهم. ولاحظ المفتش الاداري نقص الكوادر في النواحي التابعة للقضاء، مثل قره تبه وطوز خورماتو، اللتين تحتويان على نسب عالية من الأراضي الأميرية (٩٩٪ و٧٠٪). لذلك اوصى المفتش الاداري بتعيين كاتب إضافي لكل من هاتين الناحيتين لضمان سير العمل المالي بكفاءة. كما اقترح تعيين كاتب أملاك لكل ناحية لرعاية الأراضي الأميرية وضمان حقوق الحكومة.[11]

من جهة أخرى، أشار التقرير إلى تزايد القضايا المالية المرفوعة ضد الفلاحين حول مبالغ طفيفة من أثمان المحصول. ورجح المفتش الاداري أن تكون هذه القضايا محاولة من السراكيل لتثبيت حقوقهم في التصرف. وان تعين كاتب الأملاك في هذه القضايا سيسهم في حماية حقوق الحكومة وتنظيم الإجراءات.[12]

كذلك رفع تقرير حول الإدارة في ناحية طوز خورماتو، اذ اشار المفتش الاداري الى ان مدير الناحية يواجه تحديات كبيرة، سواء نتيجة ضعف الأداء الإداري أو تعقيدات المصالح المتناقضة بين سكان المنطقة. كما أن سراي الناحية في حالة انهيار، واقترح المفتش الاداري

بيعه إلى البلدية لاستخدامه كمبنى بعد ترميمه، مع تشييد سراي جديد في موقع أكثر ملاءمة بالقرب من المدرسة والدار الحديثة للمدير.[13]

فضلا عن ذلك، كانت ناحيتي طوز خورماتو وقره تبه تعاني من غياب الرقابة اللازمة على الأراضي الأميرية، مما أدى إلى تجاوزات كبيرة. وحول الموضوع طالب المفتش الاداري بتعيين كتاب أملاك في كلا الناحيتين لتعزيز الرقابة الإدارية وضمان حقوق الحكومة في استحصال الرسوم القانونية.[14]

كما أظهر التفتيش الإداري أن الوضع في آغجه لر هادئ ومستقر، مع إدارة جيدة رغم بعض الحركات اللادينية التي تقوم بها الطائفة النقشبندية في المنطقة، وان مديرها (مهدي أفندي) يظهر كفاءة عالية ولكن فترة خدمته التي تجاوزت ٤ سنوات أثرت سلبا على حالته، مما يستدعي النظر في نقله. اضافة الى ذلك، يوجد في الناحية مأمور استهلاك، وجابي واحد من المشاة. كما تحتوي الناحية على ٦٠ قرية، منها ١٢ قرية سنية قديمة. ورغم نقص الموظفين الإداريين، مثل الجباة الخيال وكتاب الناحية، إلا أن الأمور المالية تدار بشكل جيد. ومع ذلك، اوصى المفتش الاداري بتعيين المزيد من الموظفين لضمان كفاءة أعلى في إدارة الأراضي وجباية الضرائب.[15]

بشكل عام، اظهر تقرير المفتش الاداري المرفوع الى وزارة الداخلية ،ان بعض المراكز الإدارية بحالة جيدة من حيث البنى التحتية، مثل مركز ناحية تل علي، الذي يحتاج فقط إلى تعديلات طفيفة في ترتيباته. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لتحسين تجهيزات الأثاث والمعدات في بعض المراكز لضمان بيئة عمل أكثر كفاءة.[16]

يشير تقرير المفتش الادري إلى أن الإدارة في لواء كركوك تواجه تحديات متنوعة تتعلق بنقص الكوادر، تدهور البنية التحتية، وضعف الرقابة على الأراضي الأميرية. تحسين الوضع يتطلب تدخلاً سريعًا من خلال تعيين المزيد من الموظفين.

كذلك التقرير الذي رفعه المفتش الاداري لكركوك لوزارة الداخلية في عام ١٩٣٤، حول الاوضاع الادارية في ناحية شوان وتدهور حالة البنى التحتية الإدارية. وجاء في التقرير ان الأبنية لناحية شوان غير كافية وغير ملائمة، مما يتطلب تخصيص ميزانية لإنشاء مبانٍ جديدة بأسرع وقت ممكن. واقترح المفتش الاداري توسيع مركز الشرطة الحالي بدلاً من الإبقاء على العرصة الحالية التي تتسبب في تكاليف باهظة. بالإضافة إلى ذلك، اوصى ببناء مساكن جديدة لمدير الناحية وكاتبها، نظرا لعدم ملاءمة أماكن السكن الحالية. أما بالنسبة للقرى التابعة

للناحية، فهي تضم ٨٥ قرية ويبلغ عدد سكانها ٥٣٧٥ نسمة. ورجح المفتش الاداري أن قرية "ريدار" من الممكن أن تكون مركزا جديدا للناحية إذا تم تطوير طريق كفري–سنجاق.[17]

وفي قضاء كيل كانت البنية التحتية الإدارية غير ملائمة؛ فالبناية التي تستخدم كمقر لمركز القضاء تفتقر إلى المعايير المطلوبة، ولا توفر بيئة عمل مناسبة. كما أن مقر الشرطة الملاصق للمبنى الحالي يفتقد إلى الاستقلالية اللازمة. ونظرا لنقل القائم مقام إلى كركوك لكونه قائم مقام المركز، اشار المفتش الاداري الى انه لا يتوقع أن يتم تشييد مبانٍ جديدة، ولكن اوصى باستئجار مبانٍ أفضل من الوضع الحالي. من جانب آخر، جاء في تقرير المفتش الاداري ذكر لاستخدام اللغة التركية في المخاطبات بين مركز القضاء وناحية قادر كرم ، وذلك بسبب ضعف القائم مقام الحالي في اللغة الكردية، وهو ما يعد مخالفا للقانون، حيث أن قادر كرم منطقة كردية. كما لاحظ لمفتش الاداري نقص كبير في الكوادر الوظيفية في مركز القضاء، مثل الشرطة، المحكمة، الصحة، البريد، والكاتب.[18]

اما ناحية قادر كرم، فقد اشار المفتش الاداري في تقريره الى جودة ملحوظة في سراي الناحية مقارنة بالأوضاع الإدارية الأخرى، إذ يضم السراي ملاكات مناسبة وغرفا كافية، بالإضافة إلى استقرار إداري نسبي. إلا أن البئر الموجود في وسط ساحة السراي يعاني من عدم الاكتمال، ما يؤدي إلى نقص في توفر المياه، وهو نقص ملحوظ خاصة في حالات الطوارئ. وأثناء التفتيش الإداري كان مدير الناحية (عبدالله) في إجازة، بينما أظهر كاتب الناحية (جلال افندي) نشاطًا كبيرا في إدارة الأمور.[19]

الى جانب ذلك، ناقش المفتش الاداري للواء كركوك مقترح نقل مركز قضاء كيل من قرية ليلان إلى كركوك نظرا لعدة أسباب، منها قرب ليلان من كركوك وبعدها عن الوحدات الإدارية التابعة للقضاء ، بالإضافة إلى افتقارها إلى بنايات حكومية صالحة. واقترح المفتش الاداري أيضا نقل مركز ناحية كركوك إلى منطقة الشبيجة، التي تعد واسعة الأرجاء ومأهولة بعشائر العبيد. وتوقع المفتش الاداري أن يساهم هذا النقل في تحسين الإدارة العامة وتقديم خدمات أكثر كفاءة للسكان.[20]

اما في عام ١٩٣٨ ركز تقرير المفتش الاداري جميل العزاوي على الوضع الإداري في لواء كركوك، سيما الوقوف على وضع الموظفين في القضاء كما يلي:

١– القائمقام محمد رمزي فتاح (مواليد السليمانية)، يتقاضى راتبا قدره ٣٠ دينارًا.

٢– كاتب التحرير علي برهان الدين (مواليد ديالى)، يتقاضى راتبا قدره ١٠ دنانير.

٣- المعاون عبد السلام (مواليد بغداد)، يتقاضى راتبا قدره ٥ دنانير.[21]

واشار المفتش الاداري الى ان القائم مقام محمد رمزي فتاح قد تم تعينه في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٧ ، وعلى الرغم من كونه حديث العهد بالوظيفة، فقد أظهر كفاءة واضحة في التعامل مع المعاملات الإدارية، وكان له دور كبير في فهم ودراسة المعاملات، مما ساعد في تحسين علاقته مع الأهالي، الذين أبدوا ارتياحا تجاه معاملاته. من ناحية أخرى، أبدى القائمقام اهتماما خاصا بقضايا لجنة التجنيد، مما أسهم في تحقيق انسيابية أفضل في عمل الدوائر.[22]

اما المجلس الإداري في قضاء كركوك يتكون من الاعضاء" ثابت، وشفيق، وعبد الله ويردي (من الطائفة المسيحية)، وإسحق أفرائم (من الطائفة اليهودية)"، وتوقع المفتش الاداري جميل العزاوي إجراء انتخابات نظرا لانتهاء فترة بعض الأعضاء المذكورين اعلاه في المجلس.[23]

وقد شهد لواء كركوك في عام ١٩٣٩، تغييرات إدارية مهمة تتعلق بإحداث وإلغاء بعض الوحدات الإدارية وإعادة توزيع القرى والنواحي المرتبطة بها، وذلك لتحقيق تنظيم أكثر فعالية. وفيما يلي تفصيل هذه التغييرات ، التي ذكرها المفتش الإداري أحمد توفيق في تقريره الى وزارة الداخلية إعادة تنظيم الوحدات الإدارية في لواء كركوك:

إحداث قضاء المركز: تم تشكيل قضاء المركز في لواء كركوك ليضم الوحدات الإدارية التالية:

١- ناحيتي ملحه والتون كوبري: وهما تابعتان لمركز اللواء.

٢- ناحية شوان: التي كانت مرتبطة سابقا بقضاء جمجمال.

٣- ناحية قره حسن: التي كانت ملغاة وأعيد تشكيلها ضمن قضاء المركز.[24]

وقد رافق إحداث قضاء المركز في لواء كركوك بعض التعديلات الإدارية على ارتباط الوحدات الأخرى، اذ تم فك ارتباط ناحية طوز خورماتو من قضاء كفري وإلحاقها بقضاء داقوق، فضلاً عن الحاق ناحية قادر كرم بقضاء داقوق، كما ألحقت ناحية بيباز الجديدة بقضاء كفري.[25]

الى جانب ذلك، جاء في تقرير المفتش الاداري الغاء قضاء مركز لواء كركوك اعتبارا من ١ نيسان ١٩٣٩، وتحويله الى متصرفية واعادة توزيع التشكيلات والقرى التابعة له. بناءً على ما سبق، اوصى المفتش الاداري باتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ هذه التغييرات وضمان حسن توزيع الوحدات الإدارية بما يتناسب مع احتياجات لواء كركوك وسكانه.[26]

ثانياً: الدوائر الخدمية في لواء كركوك

١-الشرطة:

بعد إعادة احتلال القوات البريطانية لمدينة كركوك في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٨، تم تعيين النقيب لونكريك مسؤولا إداريا أعلى لعدم وجود حاكم سياسي، مع ارتباط مباشر بالحاكم المدني العام في بغداد. جاء ذلك لتعزيز مركزية الإدارة البريطانية في منطقة ذات طبيعة جغرافية وسياسية معقدة. وقد واجهت الإدارة البريطانية صعوبات في إخضاع القبائل المسلحة المنتشرة في المناطق الجبلية، بالإضافة إلى ولاء معظم التركمان للسلطة العثمانية، مما جعل جذب سكان كركوك لدعم البريطانيين مهمة صعبة، رغم استخدامهم وسائل متنوعة لإغراء السكان. كما رفض العديد من السكان، خصوصا الأكراد، الانضمام إلى الشرطة، مما اضطر البريطانيين لاستقدام أفراد من مناطق أخرى مثل كفري. وبلغ عدد أفراد الشرطة في كركوك نهاية عام ١٩١٨ نحو ١٣١ شرطياً (مشاة وخيالة).[27]

فضلا عن ذلك، لم تتمكن الإدارة البريطانية من إقناع سكان كركوك بالانضمام إلى قوة "الشبانة"، التي تألفت معظمها من سكان القرى المحيطة. وفي تقرير لونكريك لعام ١٩١٨، ذكر نقصاً في عدد أفراد قوة الشبانة، التي بلغ عددها ١٩٥ مجنداً فقط، مما دفعه للمطالبة بزيادة عددهم لتحقيق السيطرة البريطانية على المنطقة. ولجأت الإدارة البريطانية إلى تقديم امتيازات لشيوخ القبائل لضمان تعاونهم. واستخدم هذا التعاون في فرض الحصار على القوات العثمانية وفتح الطرق الجبلية وبناء خطوط السكك الحديد. وارتفع عدد أفراد الشرطة من ٥٢٠ شرطياً قبل إعلان هدنة موندرس إلى ١٤٣٠ شرطياً بنهاية عام ١٩١٨.[28]

وبحلول عام ١٩١٩، بدأت الإدارة البريطانية بتجنيد العراقيين كضباط شرطة، وأنشأت مدارس تدريب للمفوضين. وفي عام ١٩٢٠، أصبحت الشرطة قوة نظامية موحدة، تحت إدارة مفتش الشرطة العام في بغداد العقيد بريسكوت ويعاونه وكيلان احدهما في بغداد والاخر في البصرة،. اما المناطق الإدارية الأخرى ومنها كركوك، كان الحكام السياسيون مسؤولين عن قيادة قوة الشرطة.[29]

بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في ٢٣ اب ١٩٢١، حظية الشرطة باهتمام كبير لأهميتها في تثبيت اركان الدولة الحديثة، وفي الاول من نيسان عام ١٩٢٢ تقرر تعريب المصطلحات الخاصة بالشرطة، حيث اصبح مدير البوليس العام يعرف بـ(مدير الشرطة العامة)، وقائد البوليس في اللواء يعرف بـ(مدير شرطة اللواء) ، وفي العام نفسه عين نوري السعيد مدير عاما للشرطة العراقية براتب قدره (١٣٠٠ روبية) شهرياً، وانيطة له مهمة بناء جهاز الشرطة وفقا للمعايير الحديثة، كما الغي في ٩ كانون الثاني من العام نفسه مفتشية الشرطة، واصبحت

مديرية الشرطة العامة التي اوكلت رئاستها الى نوري السعيد لأجل تطويرها بشرط الحصول على موافقة الوزير[30]

وتطرق تقرير المفتش الاداري للواء كركوك، لجهاز الشرطة في ناحية أغجه لر التابعة للواء كركوك عام ١٩٣٤، والذي يتألف من مفوض واحد، وعشرة شرطيين من الخيالة، وأربعة شرطيين من المشاة. ويكلف المشاة بشكل دائم بمهام الخفارة والمبيت في المركز، وذكر المفتش الاداري أن عدد الخيالة غير كافٍ للقيام بالأعمال المطلوبة منهم. فضلا عن ذلك، تشغل الشرطة والإدارة العامة في مبنى واحد قديم، ويعاني سقفه من تسرب مياه الأمطار نتيجة عدم إجراء الترميمات اللازمة خلال العام الحالي، ما يتطلب تخصيص مبلغ يقدر بحوالي ١٠ دنانير لإصلاحه. كما أن سجن الموقوفين في الناحية يفتقر إلى الحصران اللازمة لتوفير احتياجات الموقوفين، واوصى المفتش الاداري المطالبة بتأمينها.[31]

اما الوضع في ناحية تل علي، فقد اشار المفتش الاداري في تقرير عام ١٩٣٤ الى ان الناحية تعاني من عدة تحديات نتيجة محدودية عدد المخافر وقوة الشرطة المتمركزة في المنطقة. إذ لا يتوفر سوى مخفر واحد فقط لتغطية منطقة تمتد لمسافة ٧٠ ميلاً على طول النهر، وهذا يجعل من الصعب على القوة الأمنية الحالية التي تتكون من ٨ أفراد خيالة و٣ مشاة أداء مهامها بكفاءة. الأمر الذي يزداد تعقيدا مع الزيادة الكبيرة في حركة المرور نتيجة أعمال شركة النفط وتزايد تنقلات العشائر عبر نهر دجلة. لذلك طالب المفتش الاداري بأنشاء مخافر جديدة في قرية ملحة أو في محيطها، بالإضافة إلى مخفر آخر في قرية الفتحة. اذ إن تأسيس هذه المخافر سيسهم في تعزيز الاتصال بين مختلف المناطق في الناحية، وبين الناحية ومركز اللواء، وكذلك بين الناحية والمناطق المجاورة مثل التون كوبري. كما أن هذه المخافر ستساهم في تحسين قدرة الشرطة على التعامل مع الزيادة في حركة المرور والأحداث الأمنية التي نشأت بسبب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة.[32]

بناءً على ذلك، ايدت رئاسة التفتيش توصية المفتش الإداري بزيادة قوة الشرطة في المنطقة وتأسيس المخافر اللازمة لتلبية احتياجات الأمن في الناحية. وعليه، توجيه دعوة إلى مديرية الشرطة العامة لتقييم الوضع الأمني في المنطقة وإعادة النظر في توزيع قوة الشرطة على مستوى اللواء لضمان تلبية الاحتياجات الأمنية في منطقة تل علي بشكل فعال.[33]

فيما يتعلق بقوة الشرطة في ناحية ملحة، فقد جاء في تقرير المفتش الاداري للواء كركوك قيام مديرية الشرطة العامة بدراسة إمكانية إنشاء مخفر في ناحية ملحة، إلا أنها قررت عدم الحاجة لذلك. وقد استندت هذه القرار إلى أن مسؤولية حماية الأنابيب النفطية، التي تمر

عبر أراضي المنطقة، تقع على عاتق العشائر المحلية. إضافة إلى ذلك، يوجد مخفر في منطقة بيجي على الضفة اليمنى من نهر دجلة. وقد خصصت المديرية ثلاث سيارات مسلحة تابعة للواء، والتي تستخدم في مراقبة الطرق وتعزيز الأمن في المنطقة. [34]

أما بالنسبة للوضع في ناحية شوان، فقد شهدت المنطقة في الفترة الأخيرة عدة تطورات هامة تتعلق بحركة النقشبندية. فقد أصدرت محكمة كركوك أحكاما بحق زعيمين من الحركة، هما (ملا جرجس، وملا عبيد). كما تم الإفراج عن ٢١ شخصا بكفالة، في حين تم تحويل ٢٠ آخرين إلى مستشفى المجانين في بغداد من اجل الفحص، وهم في انتظار محاكمتهم في كركوك. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تحقيق استقرار نسبي في الوضع الأمني، حيث انخفضت الجرائم بشكل ملحوظ، إذ لم يتجاوز عدد الموقوفين منذ بداية عام ١٩٣٤ اثني عشر شخصا. من جهة أخرى، توجد نقطة شرطة واحدة في الناحية، مما يعكس الوضع الأمني السائد في المنطقة [35]

فيما يخص مركز قضاء كيل، جاء في تقرير المفتش الاداري للواء كركوك الى ان مركز القضاء يعاني من نقص حاد في عدد الموظفين، حيث لا يوجد فيه معاون مدير الشرطة، ولا محكمة، كما ذكر المفتش الاداري أن الوضع الأمني جيد بشكل عام، حيث لم يتم دخول أي سجناء إلى الموقف خلال عام ١٩٣٤ ، باستثناء سجين واحد. ومع ذلك، شهدت النصف الأول من السنة التي تلت نقل المركز من قضاء قادر كرم وجود ٣٠ سجينا. ويُعزى جزء من هذه الصعوبة في إدارة الأمور الأمنية إلى عدم وجود معاون مدير الشرطة في القضاء، وهو الأمر الذي أثر بشكل سلبي على سير العمل الأمني. كما لا يوجد في القضاء سوى مفوض واحد وستة خيالة فقط.[36]

وفيما يخص الدعاوى التي تم تسجيلها في مركز القضاء منذ كانون الاول ١٩٣٧، فقد تضمن التقرير القضايا التالية:

١- قضية قتل قدمها المدعي محمد أمين ضد المدعى عليه عبدالله علي، بموجب المادة ٢١٣ من قانون العقوبات البغدادي.

٢- قضية قتل حيوان قدمها المدعي خورشيد عبدالله ضد المدعى عليه شكر أحمد ورفاقه، بموجب المادة ٣١١ من قانون العقوبات البغدادي. [37]

٢-سجن كركوك

تعد دائرة السجون من الدوائر الأساسية التابعة لوزارة الداخلية، وكانت تخضع تحت إشراف معاون المستشار. وقد شملت دائرة السجون مفتشا عاما بريطانيا هو سي. جي. فينغور (C.J. Vinjour). وضمت الدائرة ستة سجون موزعة على مختلف المدن العراقية، وهي بغداد، البصرة، الموصل، الحلة، كركوك، والعمارة. كانت السجون الثلاث الأولى (بغداد، البصرة، الموصل) تتكون من مدير، مأمور، سجان، كاتب، وعدد من المستخدمين، بينما كانت السجون الثلاث الأخرى (الحلة، كركوك، العمارة) تتألف من مأمور، سجان، كاتب، وعدد من المستخدمين. كما كانت دائرة السجون تضم مركزا طبيا تابعا للسجن المركزي في بغداد، بالإضافة إلى المدرسة الصلاحية. وبحلول أواخر عام ١٩٢١، بلغ مجموع ملاك الدائرة ٢٤٠ موظفا، منهم ٢٠ عراقيا، ٢١ بريطانيا، إلى جانب موظفين هنود وأرمن.[38]

فيما يخص سجن كركوك الذي يقع في دار الحكومة قد انشئ حديثاً ، فقد ذكر المفتش الاداري للواء كركوك تعيين فخر الدين أفندي كاتب سجن كركوك في منصب مأمور سجن كركوك براتب قدره ١٣٠ روبية شهريا تحت التجربة لمدة ستة أشهر[39]. كما تم إرسال المستر ماركيل لتفتيش السجن، وقد أشار في تقريره إلى أن مبلغا قدره ٦٠٠٠ روبية تم تخصيصه لإكمال بناء السجن. وأوضح أن الجدار المحيط بالسجن يجب أن يرتفع إلى ١٥ قدما، مع بناء مرافق إضافية مثل دورات المياه، مكان للطهي، محل للغسل، وتحويل غرفة كبيرة إلى سجن للنساء. بعد إتمام هذه الأعمال سيكون السجن قادرا على تأمين المسجونين المحكوم عليهم لفترات تصل إلى سبع سنوات، مما يقلل من تكاليف النقل إلى بغداد. كما اقترح أن يتم تشغيل المساجين بدون أجر في أعمال البناء لتقليل التكاليف.[40]

أما في ٢٥ تموز ١٩٢٤، فقد ذكر المفتش الاداري تعيين عبد المجيد أفندي نائبا لسجان كركوك تحت التجربة لمدة ستة أشهر. وقد ورد كتاب من مفتش سجون منطقة الموصل يقترح تثبيته في وظيفته. بناءً على تقييم أدائه وأخلاقه، وتم إصدار الأمر بتثبيته في منصبه.[41]

وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٤ قام المفتش الاداري بتفتيش سجن كركوك الذي يقع في دار الحكومة. وقد تبين أن السجن مناسب بشكل عام لإيواء المسجونين، حيث يتكون من ثلاث غرف للمسجونين وغرفة خاصة لمأمور السجن. كما كانت نظافة السجن جيدة، وصحة المسجونين في حالة حسنة، مع وجود حالة واحدة لمريض يعاني من الحمى. وكان عدد المسجونين ٤٢ شخصا، منهم ثلاثة موقوفين والباقي محكومون. جميعهم محبوسون لأسباب قانونية. ومع ذلك، لوحظ أن في غرفة المحكومين كانت هناك ثنكات خاصة بالبول، مما أدى إلى انتشار روائح غير مستحبة تؤثر على صحة المسجونين.[42]

من جهة أخرى، اشار المفتش الاداري للواء كركوك في تقريره الى تذمر المسجونين من قلة الطعام المخصص لهم. وقد أفاد الكثير منهم أن الحصص اليومية لا تكفي لإشباعهم، حيث يحصل كل مسجون على ٣٢ تمرة ورغيفين من الخبز، بالإضافة إلى كمية قليلة من الحساء (الشوربة). كما يتم تزويدهم باللحم مرة واحدة أسبوعيا. كما لاحظ المراقب أن كمية الطعام المقدمة لهم غير كافية لتلبية احتياجاتهم بشكل كامل.[43]

وفي كانون الاول ١٩٢٤، قام مأمور سجن كركوك بأرسال مذكرة الى مديرية السجون العراقية جاء فيها: " قام مفتش العدلية برفقة حاكم عدلية كركوك، بتفتيش السجن، وحين استفسر عن وضع المسجونين، تم إخراجي من السجن ولم يتم إعلامي بما أفاد به المسجونون حول قلة الطعام. كما لم يتم تحديد هوية المسجونين الذين أدلوا بشكاوى، ولم تجري مواجهة بيننا بشأن تلك الشكاوى. في حال كانت الشكوى بشأن نقص الطعام صحيحة، كان يجب قياس وزن المسجون في يوم تقديم الشكوى مقارنة بوزنه عند دخوله السجن لإثبات صحة الادعاء أو العكس. فيما يتعلق بالطعام، يتم الحصول على التمر من القونطرجي بشكل عام ويتم تقسيمه بين المسجونين حسب الوزن. وإذا كانت الكمية الموزعة عليهم تتراوح بين ٣٢ تمرة أو أكثر أو أقل، فإن ذلك يعتمد على جودة التمر ورطوبته، يتم تخصيص ١٢ أونس من الطحين لكل مسجون ليتم عجنها وخبزها بحيث يحصل كل منهم على خبزتين وزن كل منهما حوالي باون واحد وإنش تقريبا". الى جانب ذلك ذكر مأمور السجن النظام الغذائي للمسجونين بشكل عام هو: "صباحا شوربة مكونة من التمن والماش مع رغيف من الخبز. ظهراً نصف باون من التمر مع رغيف واحد من الخبز. عشاء تمن مع سبزة ودهن، اما اللحم فيعين للمسجونين مرتين في الاسبوع. أما فيما يخص نظام الغرف، فقد تم اعتماده تحت إشراف الطبيب الفني. ويتم استخدام الاستفنيك داخل الغرف خلال موسم الشتاء فقط، أما في المواسم الأخرى فتُوضع الثنكات خارج الغرف لعدم القدرة على إخراج المسجونين للتبول في الشتاء بسبب كثرة تبولهم".[44]

اما في عام ١٩٢٥، تم تخصيص مبلغ قدره ٥٠٠ روبية لتشييد مشنقة جديدة في سجن كركوك، وهو المبلغ الذي تم الموافقة عليه من قبل المعاون الفني في كركوك. وتم خصم هذا المبلغ من حساب السلطات، فيما تم تخصيص النقود للأعمال الجزئية والترميمات في السجن. وقد تم التأكيد على ضرورة التنسيق بين المهندس التنفيذي في الموصل وممثل السجون هناك لضمان تنفيذ الأعمال بشكل دقيق، خاصة فيما يتعلق بالحفر لعمل درجات للمشنقة .[45]

وفي ٣٠ نيسان ١٩٢٥، تم تنفيذ حكم الإعدام بحق المجرم محمد بن خورشيد في سجن كركوك في الساعة الثامنة صباحا، بحضور حاكم محكمة كركوك، رئيس الصحة، ومفتش سجون منطقة الموصل.[46]

٣- البلدية

تأسست دوائر البلديات في العراق بموجب قانون الولايات لعام ١٨٦٩م، ومنها بلدية كركوك ١٨٨٥، ونص قانون ١٨٧٠ على تشكيل مجالس بلدية في المدن التي يزيد سكانها عن ٤٠ ألفا، لتتولى الإشراف على إنشاء المباني، تنظيم الطرق، تسهيل المرور، الحفاظ على النظافة، ومراقبة الأسعار والمقاييس. كما تضمنت مهامها هدم المباني الآيلة للسقوط، تنظيم وسائل النقل، إطفاء الحرائق، وإنارة الطرق. تمول البلديات من الرسوم الحكومية، التبرعات، الغرامات، والإيرادات الناتجة عن العقود.[47]

وفي عام ١٩٠٧ تألفت بلدية كركوك من رئيس البلدية ومجلس بلدي يضم ثمانية أعضاء بالإضافة إلى أمين صندوق وكاتبين. اما في عام ١٩١٢ شكل المجلس البلدي الجديد برئاسة رئيس و ٩ أعضاء، إلى جانب قلم البلدية الذي شمل رئيس الكتاب، كاتبا، أمين صندوق، وكاتب مستشفى الغرباء. كما ضم المجلس فنيين، طبيبا، وجراحا، وصيدليا، وطبيبا بيطريا، وقابلة مأذونة، ومهندسا.[48]

بعد سيطرة القوات البريطانية على كركوك في أيار ١٩١٨، تولى الضابط البريطاني بولارد مهام الحاكم السياسي للواء كركوك، الذي ضم مقاطعتي كفري والتون كوبري مع أقضيتها ونواحيها. وأصدرت الإدارة البريطانية قرارا بتشكيل دائرة البلدية بعد ثلاث ساعات من الاحتلال، وتم جمع الضرائب وحصر الإيرادات خلال أيام. وأشارت التقارير إلى وجود ثلاثة أطباء فقط يعملون بدوام كامل في العراق بأكمله[49]

من جانب اخر، اعتمدت مدينة كركوك على الفوانيس النفطية للإنارة، ولم تشهد تطورا ملحوظا في هذا المجال مقارنة بمدن عراقية أخرى. دخلت الكهرباء إلى كركوك خلال الاحتلال البريطاني عام ١٩١٨، حيث استخدمت القوات البريطانية مولدات لتوليد الطاقة. وفي عام ١٩٢٢، أُقيمت محطة ديزل صغيرة لتزويد القوات البريطانية وبعض المنازل بالطاقة الكهربائية، ولاحقا أنشأت شركات النفط محطات خاصة بها لتلبية احتياجاتها. وظلت الكهرباء في كركوك محدودة التأثير حتى عام ١٩٣٠، عندما أنشأت شركة نفط العراق محطة توليد بطاقة ٧٠

ميغاواط. وفي عام ١٩٣٣، بعد انتهاء الأزمة الاقتصادية العالمية، بدأت مشاريع تطوير الكهرباء في المدينة، حيث تعاقدت بلدية كركوك مع ثلاث شركات بريطانية لتزويد المدينة بالطاقة. بلغ عدد المشتركين الكهرباء في تموز من العام نفسه ٨٣٣ مشتركا، مع تحديد أسعار محددة للاستخدامات المختلفة.[50]

في عام ١٩٣٤، انتقلت إدارة الكهرباء في كركوك من البلدية إلى لجنة خاصة بموجب أمر من الوزارة. كانت أجور استهلاك الكهرباء تستوفى حينها بمعدل ٢٨ فلسا لكل وحدة قياسية، ثم خفضت تدريجيا إلى ٢٤ فلسا في أواخر ١٩٣٤، وإلى ٢٢ فلسا في عام ١٩٣٧. وذكر المفتش الاداري ان مدير إدارة الكهرباء واجه عبئا كبيرا في العمل، إذ كان مسؤولا عن الحسابات، سجلات الصادر والوارد، وقوة الطباعة على الآلة الكاتبة، إضافة إلى المهام الإدارية الأخرى. ولتخفيف هذا العبء، اقترح المفتش الاداري تعيين كاتب براتب يتراوح بين ٤ و٥ دنانير شهريا، لتولي الكتابة وضبط السجلات، مما يسمح للمدير بالتركيز على الإدارة العامة ومسك دفتر الحسابات.[51]

وفي عام ١٩٣٨، أولت السلطات الإدارية اهتماما كبيرا بتفتيش لجان الماء والكهرباء لضمان تحسين الخدمات الأساسية للمواطنين. شملت جهود المفتش الإداري للواء كركوك متابعة أداء الموظفين والمستخدمين في هذه اللجان ومعرفة تاريخ التعين ومقدار الراتب، إضافة إلى فحص كفاءة المكائن الكهربائية المستخدمة في توليد وتوزيع الطاقة. جاءت هذه الجهود ضمن توجه عام لتعزيز البنية التحتية وتطوير الخدمات العامة، بما يعكس اهتمام الإدارة بتوفير الاحتياجات الأساسية للسكان وتحسين جودة الحياة في كركوك.

جدول رقم (١) يوضح لجنة الماء والكهرباء في بلدية كركوك لعام ١٩٣٨:[52]

	الوظيفة	محل الولادة	الراتب الاسمي	تاريخ التعين
	مهندس الميكانيكي	المجر	000/30	1/6/1937
عمر	مدير الادارة والمحاسب	بغداد	000/18	1/11/1932
شكري مصطفى	كاتب الكهرباء	كركوك	000/9	18/6/1933
العابدين باقي اغا	كاتب منطقة الماء الاولى	كركوك	000/9	8/6/1933
كريم سليم العمر	كاتب منطقة الماء الثانية	كركوك	000/6	30/5/1937

الحاج امين	امين صندوق	كركوك	000/6	15/9/1935
نوري احمد	قارئ مقاييس الماء	كركوك	000/4	15/9/1935
حمد	قارئ مقاييس الماء	كفرى	000/4	1/8/1934
فخري حسين	قارئ مقاييس الكهرباء	كركوك	000/4	19/6/1933
زوراب	جابي اجور الكهرباء	سليمانية	000/5	7/9/1933
سعدالله	جابي اجور الكهرباء	كركوك	000/4	15/4/1936
لطفي	جابي اجور الماء	ــــــــ	000/4	5/11/1936
حسن	جابي اجور الماء	كركوك	000/4	17/3/1937
رمزي مصطفى	جابي اجور الماء	كركوك	000/4	7/7/1937
ولي	جابي اجور الماء	خانقين	000/4	1/3/1936
رزاق	كاتب الابار	حلبه	000/3	1/10/1937

جدول رقم (٢) يوضح المستخدمين في مكائن مشروع الكهرباء لعام ١٩٣٨ [53]

سم	الوظيفة	محل الولادة	الراتب الاسمي	تاريخ التعين
سن محمد الداود	السائق الاول	الديوانية	٩ دينار	1923
يد سليم	السائق الثاني	بغداد	٩ دينار	1/1/1934

دالله الملا خضر	معاون السائق	كركوك	٤ دينار و ٥٠٠ فلس	1925
عت محمد علي	معاون السائق	كركوك	٤ دينار و ٥٠٠ فلس	1927
مد احمد	دهان	كركوك	٣ دينار و ٧٥٠ فلس	1928
مد عمر	دهان	كركوك	٣ دينار و ٧٥٠ فلس	1/11/1928
د احمد	دهان	كركوك	٣ دينار و ٧٥٠ فلس	1/8/1936
مد احمد	فراش	كركوك	١ دينار و ٥٠٠ فلس	3/11/1936

جدول رقم (٣) يوضح المستخدمين في خطوط الكهرباء لعام ١٩٣٨[54]

الاسم	الوظيفة	محل الولادة	الراتب الاسمي	تاريخ التعين
رتين فره بيت	مأمور الخطوط	بغداد	٩ دينار	3/3/1935
عمر الحاج محمود	معاون الخطوط	كركوك	٥ دينار	1933
عمر الملا امين	معاون الخطوط	كركوك	٤ دينار و ٥٠٠ فلس	5/7/1937
حسين سيد علي	عامل الخطوط	كركوك	٣ دينار	6/8/1937
حسين سيد حسن	عامل الخطوط	كركوك	٣ دينار	7/8/1937
صابر فتاح	عامل الخطوط	كركوك	٢دينار	1/11/1937
محمد احمد	عامل الخطوط	كركوك	١ دينار و ٥٠٠ فلس	3/8/1937

فضلا عن ذلك ، تطرق المفتش الاداري في تقرير للمكائن والمولدات المستخدمة وعددها اربعة حسب التفاصيل المذكورة ادناه:

جدول رقم (٤) يوضح تفاصل ماكينة كروسلي[55]

قوتها	٨٣ حصان
رقمها	99937

الكيلوات	40
الامبيرات	87
رقم مولدة الكهرباء المربوطة بها	٧١٥٥٠ب
نوع المولدة	جي.اي. ٣ س
الدوران للمولدة	٢٣٠ في الدقيقة
قوة الشعاع	460
قيمتها	ابتيعت من قبل البلدية حوالي ١٩٣٧

جدول رقم (٥) يوضح تفاصيل ماكينة رستون[56]

قوتها	١٥٠ حصان
رقمها	163264
الكيلوات	100
الامبيرات	317
رقم المولدة	156491
نوع المولدة	كروكتون
الدوران	٣٧٥ في الدقيقة
قوة الشعاع	460
قيمتها	ابتيعت من قبل البلدية سنة ١٩٣٠

جدول رقم (٦) يوضح تفاصيل ماكينة بترس[57]

قوتها	١٧٠ حصان
رقمها	321285
الكيلوات	150
الامبيرات	316
رقم المولدة	لايوجد
نوع المولدة	جي.اي.سي
الدوران	٣٣٠ في الدقيقة
قوة الشعاع	460
قيمتها	٢٧٥٠ ابتيعت في شهر كانون الثاني ١٩٣٤

جدول رقم (٧) يوضح تفاصيل ماكينة كروسلي[58]

قوتها	٢٠٠ حصان
رقمها	143383
الكيلوات	150
الامبيرات	لم تثبت حيث الماكينة تحت النصب
رقم المولدة	ــــــــــــــــ
الدوران	٥٠٠ في الدقيقة
قوة الشعاع	٣٣٠٠ اي سي
قيمتها	٣٥٧٥ دينار ابتيعت من شركة داود ساسون وانها تحت النصب

اما في ثلاثينيات القرن العشرين، شهدت مدينة كركوك زيادة ملحوظة في عدد السكان، حيث فرض هذا النمو السكاني على إدارة الموارد المائية ضرورة تنفيذ مشاريع لتلبية احتياجات

السكان المتزايدة من المياه. ففي عام ١٩٣٠، تم تأسيس مشروع مياه الشرب في كركوك، وذلك لتوفير المياه للسكان في ظل هذا الارتفاع السكاني. وفي عام ١٩٣١، تم توسيع المشروع ليشمل معظم أنحاء المدينة. اذ قامت البلدية بمد أنابيب مياه باستخدام مواد متطورة آنذاك، بدءا من منطقة الدبس وصولًا إلى المدينة، بطاقة يومية تقدر بنصف مليون غالون من المياه. كما شمل المشروع أيضا تطوير شبكة مياه للمناطق السكنية الجديدة والمنطقة الصناعية لضمان تلبية احتياجات تلك المناطق المتزايدة.[59]

واشار المفتش الاداري للواء كركوك الى أجور المياه التي تستوفى بطريقة مقطوعة عن كل منزل، حيث كان يتم تحديد الرسوم وفقا للدرجة: "٣٧٥ فلسا شهريا للدرجة الأولى، ٢٠٠ فلس للدرجة الثانية، و ١٥٠ فلسا للدرجة الثالثة". إلا أن هذه الطريقة في استيفاء الأجور أدت إلى توزيع غير عادل للمياه، حيث كانت المياه تعطى للبيوت المجاورة وغير المشتركة في الخدمة، مما أسفر عن زيادة الشكاوى بسبب نقص المياه. اذ كانت المضخات تعمل على مدار الساعة، لكنها لم تكن كافية لتلبية احتياجات جميع السكان بسبب عدم وجود نظام محكم للإدارة. وفي إطار تحسين الوضع، قررت الإدارة شراء مقاييس للمياه، وتوزيعها على المشتركين دون مقابل. وذكر المفتش الاداري ان عدد المشتركين قبل تركيب المقاييس، كان يبلغ حوالي ١٦٠٠، وبعد تركيبها انخفض العدد إلى ١٥٠٠ مشترك. ومع ذلك، استمرت الطلبات تتزايد، وتوقع المفتش الاداري أن يصل عدد المشتركين إلى ٣٠٠٠ في الصيف. كما ذكر ان في عام ١٩٣٥، كانت الأجرة تستوفى بمعدل ١٥ فلسا لكل ٢٢٠ غالون (أي لكل متر مكعب). وفي نهاية العام نفسه ، تم خفض الأجرة إلى ١٤ فلسا، ثم تم تخفيضها مجددا إلى ١٣ فلسا في عام ١٩٣٦ بناءً على توصية اللجنة وموافقة الوزارة.[60]

وتناول تقرير المفتش الاداري المكائن والمضخات الموجود في مشروع اسالة الماء وعددها ثلاثة كما موضوح ادناه :

جدول رقم (٨) يوضح تفاصيل مضخة ماء نوشسنلى، علماً ان هذه المضخة تبرعت بها شركة النفط الى البلدية.[61]

قوتها	٣٥ حصان
رقمها	٦٦ ح ٤٠

رقم المضخة	14117
الدوران	١٠٥٠ في الدقيقة

جدول رقم (٩) يوضح تفاصيل مضخة نوشنال ، والتي ابتيعت عام ١٩٣٤ عن شركة بريج مار المحدودة ببغداد[62]

قوتها	٣٥ حصان
رقمها	40171
رقم المضخة	14776
الدوران	١٠٥٠ في الدقيقة
قيمتها	٩٦٠ دينار

جدول رقم (١٠) يوضح تفاصيل مضخة نوشنال ، التي ابتيعت عام ١٩٣٥ من شركة بريج مار المحدودة ببغداد.[63]

قوتها	٣٥ حصان
رقمها	40359
رقم المضخة	15101
الدوران	٩٠٠ في الدقيقة
قيمتها	1296

كذلك تطرق تقرير المفتش الاداري الى حسابات لجنة الكهرباء واسالة الماء حسب السجلات ودفتر اليومية وكما موضح في الجدول ادناه رقم (١١) [64]

ت	فلس	دينار	نوعها
١.	324	368	المدور من شهر كانون الاول ١٩٣٦
٢.	540	14479	الواردات لسنة ١٩٣٧
٣.	864	14847	المصروفات لسنة ١٩٣٧

	194	11793	
٤.	670	3054	المدور الى شهر كانون الثاني ١٩٣٨
٥.	851	559	الواردات من ١٩٣٨/٣/١ الى نهاية ١٩٣٨
٦.	960	109	المصروفات من ١٩٣٨/١/١ الى ١٩٣٨/١/١٣
٧.	580	3	اجرة سفر المهندس الى السليمانية
٨.	0	3	اجرة سفر المهندس الى اربيل

كما قام المفتش الاداري بفتح الخزانة وتعداد النقود الموجود ومطابقتها مع الدفتر اليومية كما موضح في جدول ادناه رقم (١٢).[65]

ت	فلس	دينار	عدد	النوع
١.	0	10	2	ذات خمس دنانير
٢.	0	57	57	ذات دينار واحد
٣.	0	4	8	نصف دينار
٤.	750	6	27	ربع دينار
٥.	0	8	1	صك رقم ٤٨٣١٥
٦.	501	0	1	صك رقم ٤٨٣٣١
٧.	822	0	1	صك رقم ٤٧٣٤٤
٨.	443	5	1	صك رقم ٤٨٣١٤
٩.	600	0	3	ريال

١٠	150	5	103	درهم
١١	716	0	0	متنوعة

اضافة الى ذلك، قامت بلدية لواء كركوك بالعديد من المشاريع منه مشروع جادة الفيصلية، وكانت ترتيب هذه الجادة للذهاب والاياب وبلغ طولها (١٧٨٠ مترا) وعرضها المقرر (٣٠ مترا)، اما حدائقها فبلغت (٢٧) حديقة في الوسط، وتمتد هذه الجادة من المدينة الى محطة القطار، وكانت البلدية قد بأت العمل بالجادة دون وضعها في المناقصة، اما المبلغ الذي صرف لتسوية الارض وتعبيدها موضح في الجدول ادناه: .[66]

جدول رقم (١٣) [67]

ت	فلس	دينار	السنة
١.	044	109	سنة ١٩٣٦
٢.	812	1004	سنة ١٩٣٧
٣.	856	1113	

فضلا عن ذلك، قامت بلدية اللواء بتسوية شارع السليمانية كركوك بطول (٣٧٥ متر) وعرض (١٥ متر) ، وأنجز العمل على مرحلتين [68]

وقد صرف المبلغ الموضح في جدول رقم (١٤) لإنجاز المشروع [69]

ت	فلس	دينار	السنة
1	550	12	سنة ١٩٣٦
2	919	74	1937
3	469	87	

اما جادة غازي، التي تمتد من جسر المدينة الى محطة القطار ويبلغ طولها (٢٣٦٠ مترا) وعرضها المقرر (٤٠ مترا) ولها من الحدائق ٣٤ واقعة في وسط الجادة، اذ الجادة مرتبة

بطريقين الذهاب والاياب لقد صرف على تسوية هذه الجادة المبالغ الموضحة في جدول رقم (١٥)[70]

ت	فلس	دينار	السنة
1	993	345	1936
2	472	4240	1937
3	465	4486	

اما بناية السينما فقد بلغ طولها (٧٢ متر) وعرضها (١٤/٤ مترا) ، وقد اعطت المناقصة للمتعهدين اوسته حسن وعزيز، والجدول رقم (١٦) تفاصيل مبالغ بناية السينما[71]

ت	فلس	دينار	
1	050	1480	كلفة البناء حسب المخطط السابق المتعهد اوسته حسن وعزيز بموجب مناقصة
2	000	414	الزيادة التي ادخلت على البناء اخيرا
3	000	280	ثمن بناء المراحيض وبعض النواقص التي لم تدخل بالكشف
4	050	3174	مجموع كلفة البناء
5	693	1359	المصروفات لغاية يوم ١٩٣٨/١/١٢

الى جانب ذلك، تناول تقرير المفتش الاداري للواء كركوك الوظائف الدائمية في البلدية، وكما موضح في جدول رقم (١٧):[72]

ت	اسم الموظف	وظيفته	الراتب الشهري		محل الولادة
١.			فلس	دينار	
٢.	حميد حبيب الطالباني	رئيس البلدية	0	26	كركوك
٣.	محاسب سيد رؤوف	محاسب	0	13	كركوك
٤.	سيد عبدالغني	امين صندوق	0	10	كركوك

٥.	سيد زين العابدين	كاتب الواردات	0	8	كركوك
٦.	سيد ابراهيم	مدقق وكاتب البلديات	0	12	بعقوبة
٧.	سيد محمد حسين	جابي متفرقة	0	5	كركوك
٨.	عمر عبداللطيف	جابي املاك	0	6	كركوك
٩.	علي صائب	كاتب الاول	0	10	كركوك
١٠	حسيب توفيق	كاتب السجلات	0	5	كركوك
١١	سيد فخري	كاتب الة الطابعة	0	4	كركوك
١٢	علي مصطفى	مهندس البلدية	0	40	موصل
١٣	ملاحظ نعيم لاوي	ملاحظ فني	0	15	بغداد
١٤	سيد مصطفى	معاون ملاحظ	0	10	كركوك
١٥	محمد احمد	رسام مساح	0	8	عانة
١٦	سيد شاكر	كاتب هندسة	0	5	كركوك
١٧	انور عبدالله	مأمور مخزن	0	4	كركوك
١٨	بابا الدين	ملاحظ انضباط	0	7	بغداد
١٩	سيد عاكف	مأمور قسم بلدي	0	5	كركوك
٢٠	رفيق توفيق	مأمور قسم بلدي	0	5	كركوك
٢١	مجيد رضا	معاون مأمور قسم بلدي	0	4	كركوك
٢٢	رشيد محمود	مراقب قسم بلدي	0	3	سليمانية
٢٣	محمد قنبر	معاون مأمور قسم	0	3	كركوك
٢٤	عباس مصطفى	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك

٢٥	شاكر عبدالله	مراقب قسم بلدي	500	3	كركوك
٢٦	علي حسين	مراقب قسم بلدي	500	3	كركوك
٢٧	زينل مصطفى	مراقب قسم بلدي	500	3	كركوك
٢٨	اسكندر اندريا	مراقب قسم بلدي	500	3	كركوك
٢٩	عمر زينل	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك
٣٠	جبار حسن	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك
٣١	مجيد ساقي	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك
٣٢	قره بيت	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك
٣٣	سيد صالح	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك
٣٤	قادر سليمان	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك
٣٥	عابد الياس	مراقب قسم بلدي	0	3	كركوك
٣٦	رشيد محمد	مراقب	0	3	كركوك
٣٧	سيد قادر سيد علي	فراش	500	3	كركوك
٣٨	ثامر توفيق	فراش	500	2	كركوك
٣٩	احمد اسماعيل	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٤٠	عباس علي	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٤١	سيد عزت	كاتب الحراسة	0	4	كركوك
٤٢	سيد عبدالله	جابي الحراسة	0	4	كركوك
٤٣	سيد اسعد	جابي الحراسة	0	4	كركوك
٤٤	سيد صديق	جابي الحراسة	0	4	كركوك

٤٥	سيد عطاالله	جابي الحراسة	0	4	كركوك
٤٦	سيد عارف	جابي الحراسة	0	4	كركوك
٤٧	سيد عبدالله محمد	ملاحظ الحراسة	0	5	كركوك
٤٨	علي مطابجي	مراقب الحراسة	500	2	كركوك
٤٩	شفيق احمد	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٥٠	حاج صالح علي	مراقب الحراسة	0	3	كركوك
٥١	اسماعيل ابراهيم	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٥٢	مصطفى حسين	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٥٣	عزت سيد احمد	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٥٤	مردان احمد	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٥٥	عارف محمد	مراقب الحراسة	0	2	كركوك
٥٦	حكمت اسماعيل	فراش	0	2	خانقين
٥٧	صابر محمد	فراش	500	1	كركوك

يتضح مما سبق، أن كادر البلدية يضم مجموعة من الاختصاصات بحسب حاجة البلدية ، اما رواتب الموظفين تبدأ بـ (٢٦) لرئيس البلدية ، وتنتهي براتب (١ دينار ، و٥٠٠ فلس) للفراش، وتميزت بلدية كركوك بتنوع موظفيها ، اذ لم تقتصر الوظائف على ساكني اللواء وانما شملت موظفين من الوية اخرى مثل بغداد والموصل ، وبعقوبة، والسليمانية، وخانقين.

الخاتمة:

١. شهدت كركوك تغييرات متكررة في التقسيمات الإدارية، نتيجة للتحولات السياسية والاقتصادية بين العهد العثماني، الاحتلال البريطاني، واستقلال العراق.

٢. اكتشاف النفط عزز من مكانة كركوك الاقتصادية والاستراتيجية، مما أثر على التوسع العمراني والنمو السكاني.

٣. عانت كركوك من نقص الكوادر، تدهور البنية التحتية، وضعف الرقابة على الأراضي الأميرية، ما استدعى تدخلات مستمرة لتحسين الأداء.

٤. واجهت الإدارة البريطانية في كركوك صعوبات كبيرة في فرض السيطرة الأمنية بسبب الطبيعة القبلية والجغرافية للمنطقة، بالإضافة إلى الولاء العثماني لدى التركمان، مما استدعى استخدام وسائل إغراء وتجنيد أفراد من مناطق أخرى لتعويض النقص الأمني.

٥. ركزت الدولة العراقية الحديثة على تنظيم جهاز الشرطة وتحديثه، حيث تم توحيده تحت إدارة مركزية، وتعريب المصطلحات الإدارية، مع تعيين شخصيات مؤهلة مثل نوري السعيد لضمان تطوير الجهاز وفق معايير حديثة.

٦.عانت نواحي مثل تل علي وملحة من نقص المخافر والقوى الأمنية الكافية، مما أثر على كفاءة السيطرة الأمنية، خاصة مع زيادة الأنشطة الاقتصادية والتنقلات. وأوصت التقارير بإنشاء مخافر جديدة لتعزيز الأمن.

٧. شهدت إدارة السجون تطورًا تدريجيًا، خاصة في سجن كركوك، حيث تم بناء مرافق جديدة وتحسين الهيكل التنظيمي. ومع ذلك، استمرت المشكلات المتعلقة بنقص الغذاء وسوء الأوضاع الصحية، مما دفع إلى تحسين الأنظمة الغذائية والظروف المعيشية للمسجونين.

٨. شهدت بلدية كركوك تطورت تدريجياً منذ تأسيسها عام ١٨٨٥، حيث شهدت تنظيمات إدارية متقدمة تضمنت تشكيل مجلس بلدي متعدد التخصصات بحلول عام ١٩١٢، مما ساهم في تحسين إدارة الخدمات العامة، كالصحة والنظافة والإنارة.

٩. ساهم الاحتلال البريطاني لكركوك في إدخال الكهرباء إلى كركوك عبر مولدات ومحطات ديزل ،وهو ما شكل بداية التحول في قطاع الطاقة، لكن التطور ظل محدوداً حتى ثلاثينيات القرن العشرين.

١٠.مع تزايد عدد سكان كركوك في الثلاثينيات، واجهت البلدية صعوبات في تلبية الاحتياجات المتزايدة من المياه والكهرباء، ما دفعها إلى تحسين أنظمة الإدارة عبر تخفيض الرسوم، تركيب مقاييس مياه، وتنفيذ مشاريع جديدة مثل جادة الفيصلية لتحسين جودة الحياة.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الوثائق غير المنشورة باللغة العربية

-ملفات وزارة الداخلية المحفوظة في دار الكتب والوثائق

1- 8913/ 32050

- **تقارير تفتيش اعتيادية لواء كركوك١٩٣٣-١٩٣٥، كتاب مفتش اداري لوائي كركوك والسليمانية السري المرقم س/٤٠١ والمؤرخ في ١٩٣٣/١١/٢٥.**
- **تعريب تقرير التفتيش عن ناحية تل علي، رقم س ١٥٧، في ١٩٣٤/٥/١.**
- **رئاسة التفتيش الاداري الى وزارة الداخلية، الموضوع تفتيش ناحية تل علي، العدد ت.أ/٦١٣، ٧ مايس ١٩٣٤.**
- **رئاسة التفتيش الاداري، الى مفتش الوية ديالى وكركوك والسليمانية الاداري، الموضوع قوة شرطة ناحية ملحة، العدد ت.أ/ ٦٨٢ في ٢ حزيران ١٩٣٤، و٤٥/٢٩.**
- **ترجمة تقرير ناحية شوان في لواء كركوك، رقم ١٧٥ في ١٩ مايس ١٩٣٤، و ٥٢/٣٢.**
- **ترجمة تقرير تفتيش قضاء كيل في لواء كركوك رقم ٢٠٥ في ١٩٣٤/٦/١٣، و٥٤/٣٣.**
- **رئاسة التفتيش الاداري، الموضوع تقسم الماء في ناحيتي طوز خورماتو وقره تيه واضافة كاتبين، العدد ت أ/٤٠، ٧ كانون الاول ١٩٣٣.**
- **ترجمة الكتاب المرقم ٣٦ والمؤرخ في ١٩٣٤/١/١٦ الوارد من المفتش الاداري لألوية كركوك والسليمانية وديالى الى رئيس المفتشين الاداريين.**

- متصرفية لواء كركوك، قلم التحريرات، سري الى وزارة الداخلية، الموضوع نقل مركز قضاء كيل الى كركوك، العدد ٣١٢ في ٥ تموز ١٩٣٤، و ٧٩/٤٥.

- ترجمة الكتاب السري المرقم س/٣٥ والمؤرخ في ١٩٣٤/١/١٥ الوارد من مفتش الوية كركوك وديالى والسليمانية الاداري الى رئيس المفتشين الاداريين، و١٠/٥.

٢- 32050 /8953

- شعبة التفتيش، المفتش الاداري السيد جميل العزاوي، الموضوع استلام تقرير تفتيش مركز قضاء كركوك، العدد ت.أ/٧٢٩، ١٩٣٨/٤/٧، و٨٠/٢٢.

- شعبة التفتيش، المفتش الاداري السيد جميل العزاوي، الموضوع استلام تقرير تفتيش مركز قضاء كركوك، العدد ت.أ/٧٢٩، ١٩٣٨/٤/٧، ، و٨١/٢٢.

- تفتيش قضاء كركوك، من دائرة المفتش الاداري، الموضوع تقرير تفتيش لجنة الكهرباء واسالة ماء كركو، العدد ٦١، ١٩٣٨/٤/١٠، و ١٢/٤.

- تقرير تفتيش بلدية كركوك، من دائر المفتش الاداري، العدد ٦٠، ١٩٣٨/٤/١١، و١٥/٥

٣- 32050 /8038

- وزارة الداخلية، مفتشية بغداد، الى المفتش الاداري احمد توفيق، الوحدات الادارية في لواء كركوك ، عدد ٩٣٢ في ١٩٣٩/٥/٣٠، و٢/٢

- الادارة في لواء كركوك ١٩٣٩-١٩٣٩، كتاب المفتش الاداري الى وزارة الداخلية، الموضوع الوحدات الادارية في لواء كركوك ١٩٣٩/٥/٢٩، و ١/١.

- متصرفية لواء كركوك، قلم التحريات، الى وزارة الداخلية ، الموضوع الغاء قضاء المركز، العدد ٢٩٥٥، ٢ نيسان ١٩٣٩، و٣/٣.

٤- 32050 /464

- دائرة مدير السجون الملكية العراقية، امر دائرة، العدد ١٧٣١/٢٠، ٢٤ اكتوبر ١٩٢٣، و٥٢/٤٧.

- دائرة مدير السجون الملكية العراقية، الى فخامة وزارة الداخلية الجلية، العدد ١٢٤٠/٢٦ في ٦ اب ١٩٢٣، و٦٠/٥٤.
- دائرة المدير العام للسجون العدلية العراقية، الى فخامة وزارة العدلية الجليلة بغداد، الموضوع تثبيت موظف، العدد ٦٢٢/٢٠ في ١ نيسان ١٩٢٥، و ١٠/٨.
- وزارة العدلية، دائرة التفتيش بغداد، الى حضرة صاحب المعالي وزير العدلية الافخم، العدد ٢٠٦ في ٣ كانون الاول ١٩٢٤، و٢٠/١٨.
- صورة من كتاب مأمور سجن كركوك المرقم ٥٤٦ والمؤرخ ٢١ كانون الاول ١٩٢٤ المعنون الى مديرية السجون الملكية العراقية، و١٤/٢٢.
- سجون كركوك، صورة كتاب مدير الاشغال العمومية المرقم ٣٢٣٤ المؤرخ في ٢ اب ١٩٢٥ المعنون الى المهندس الاجرائي للاشغال العمومية قسم السيارات، و ٥/٤.
- دائرة المدير العام للسجون العدلية العراقية، الى فخامة وزارة العدلية الجليلة بغداد، الموضوع تنفيذ حكم الاعدام، العدد ٨١٢/٤٣، ٢٩ نيسان ١٩٢٥، و ٩/٧.

ثانياً: الوثائق غير المنشورة باللغة الانكليزية

1-Iraq Administration Report1914-1932, administration report of klrkuk division, for period January 1 st, 1919 to December 31 st 1919,part4, archive editions,an imprint of archive international group, 1992.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١- انس عبداللطيف طه حسين، وظيفة التفتيش الادري في العراق ١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥.

٢- سلام هاشم جار الله العبودي، شرطة لواء بغداد ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١.

٣-عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠٠٥.

٤-لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، اطروحته دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الموصل، ٢٠٠٣.

٥-مهدي صالح سعيد العباسي، كركوك في أواخر العهد العثماني (١٨٧٦-١٩١٤م) دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب-جامعة الموصل، ٢٠٠٥.

٦-مهند حسين ناصر حمودي، الاوضاع الادارية والاقتصادية والاجتماعية في كركوك ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية-الجامعة المستنصرية.

٧-ياسين عباس حمد الأسدي، البلديات في العراق ١٩٢١ - 1958 دراسة تاريخية ، اطروحته دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية -جامعة بابل، ٢٠٢٣.

رابعاً: الكتب

١-المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة : جعفر الخياط، د.م، ١٩٧١.

٢-عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ دراسة وثائقية، ط١، مطبعة شريعت، المكتبة الحيدرية، ١٤٢٧هـ.

٣-علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في تاريخ العراق الحديث منذ اواخر عهد الدولة العثمانية الى تتويج الامير فيصل بن الحسين ملكا على العراق، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧.

٤-فريق المزهر ال فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، ط١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٢.

٥-كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها-حكم التاريخ والضمير-، د،ط، طبعة على نفقة حكومة اقليم كردستان ، د.ت.

٦-محمد علي تميم، كركوك خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٣٣٩-١٣٥١هـ/١٩٢١-١٩٣٢م، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان، ٢٠١٨.

خامساً: البحوث:

١-دلشا عمر عبدالعزيز، الاوضاع الادارية والاجتماعية لسنجق كركوك خلال السنوات ١٩٠٢-١٩٠٦ دراسة تاريخية في ضوء جريدة موصل العثمانية، مجلة اداب كركوك، المجلد١، العدد ١، اذار ٢٠٢٤.

٢-نضر علي امين الشريف ومهند حسين ناصر حمودي، الاوضاع الادارية في كركوك ١٩٢١-١٩٥٨، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٣، العدد ٩٧، ٢٠١٧.

---

[1] محمد علي تميم، كركوك خلال سنوات الانتداب البريطاني ١٣٣٩-١٣٥١هـ/١٩٢١-١٩٣٢م، ط١، الدار العربية للموسوعات، بيروت-لبنان، ٢٠١٨، ص٣٣

[2] دلشا عمر عبدالعزيز، الاوضاع الادارية والاجتماعية لسنجق كركوك خلال السنوات ١٩٠٢-١٩٠٦ دراسة تاريخية في ضوء جريدة موصل العثمانية، مجلة ادأب كركوك، المجلد١، العدد ١، اذار ٢٠٢٤، ص٣٠٥-٣٠٦؛ فريق المزهر ال فرعون، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها، ط١، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٥٢، ص١٩.

[3] دلشا عمر عبدالعزيز، المصدر السابق، ص٣٠٨.

[4] علي ناصر حسين، الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في تاريخ العراق الحديث منذ اواخر عهد الدولة العثمانية الى تتويج الامير فيصل بن الحسين ملكا على العراق، مؤسسة ثائر العصامي للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٧، ص١٨٦

[5] المصدر نفسه ، ص١٨٦

[6] المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، ترجمة : جعفر الخياط، د.م، ١٩٧١، ص ٢٣٣.

[7] Iraq Administration Report1914-1932, administration report of kIrkuk division, for period January 1 st, 1919 to December 31 st 1919,part4, archive editions,an imprint of archive international group, 1992, p391.

[8] كمال مظهر احمد، كركوك وتوابعها-حكم التاريخ والضمير-، د،ط، طبعة على نفقة حكومة اقليم كردستان ، د.ت، ، ص ٤٢-٤٣؛ محمد علي تميم، المصدر السابق، ص ٣٤.

[9] انس عبداللطيف طه حسين، وظيفة التفتيش الادري في العراق ١٩٣٢-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥، ص٤٣-٤٤.

[10] مهند حسين ناصر حمودي، الاوضاع الادارية والاقتصادية والاجتماعية في كركوك ١٩٢١-١٩٥٨، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية-الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص٧٥-٧٧؛ نضر علي امين الشريف ومهند حسين ناصر حمودي، الاوضاع الادارية في كركوك ١٩٢١-١٩٥٨، مجلة كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٣، العدد ٩٧، ٢٠١٧، ص٥٨٩.

[11] د.ك.و، وزارة الداخلية–لديوان، رقم الملف ٨٩١٣، تصنيف ٣٢٠٥٠، تقارير تفتيش اعتيادية لواء كركوك١٩٣٣–١٩٣٥، كتاب مفتش اداري لوائي كركوك والسليمانية السري المرقم س/٤٠١ والمؤرخ في ١٩٣٣/١١/٢٥، الى و ١/١.

[12] المصدر نفسه، و ١/١.

[13] المصدر نفسه، و ٢/١.

[14] المصدر نفسه، رئاسة التفتيش الاداري، الموضوع تقسم الماء في ناحيتي طوزخورماتو وقره تيه واضافة كاتبين، العدد ت أ/٤٠، ٧ كانون الاول ١٩٣٣، ص ٨/٣.

[15] المصدر نفسه، ترجمة الكتاب المرقم ٣٦ والمؤرخ في ١٩٣٤/١/١٦ الوارد من المفتش الاداري لألوية كركوك والسليمانية وديالى الى رئيس المفتشين الاداريين، و ١٧/٩.

[16] المصدر نفسه، تعريب تقرير التفتيش عن ناحية تل علي، رقم س ١٥٧، في ١٩٣٤/٥/١، و ٣٤/٢٢.

[17] المصدر نفسه، ترجمة تقرير ناحية شوان في لواء كركوك، رقم ١٧٥ في ١٩ مايس ١٩٣٤، و ٥٢/٣٢.

[18] المصدر نفسه، ترجمة تقرير تفتيش قضاء كيل في لواء كركوك رقم ٢٠٥ في ١٩٣٤/٦/١٣، و٥٤/٣٣.

[19] المصدر نفسه، و٥٤/٣٣.

[20] المصر نفسه، متصرفية لواء كركوك، قلم التحريرات، سري الى وزارة الداخلية، الموضوع نقل مركز قضاء كيل الى كركوك، العدد ٣١٢ في ٥ تموز ١٩٣٤، و ٧٩/٤٥.

[21] د.ك.و، وزارة الداخلية–ديوان، رقم الملف ٨٩٥٣، تصنيف ٣٢٠٥٠، شعبة التفتيش، المفتش الاداري السيد جميل العزاوي، الموضوع استلام تقرير تفتيش مركز قضاء كركوك، العدد ت.أ/٧٢٩، ١٩٣٨/٤/٧، و٨٠/٢٢.

[22] المصدر نفسه ، و٨٢/٢٢.

[23] المصدر نفسه، و٢٢

[24] د.ك.و، وزارة الداخلية–الديوان، رقم الملف ٨٠٣٨، تصنيف ٣٢٠٥٠، وزارة الداخلية، مفتشية بغداد، الى المفتش الاداري احمد توفيق، الوحدات الادارية في لواء كركوك ، عدد ٩٣٢ في ١٩٣٩/٥/٣٠، و٢/٢

[25] المصر نفسه، الادارة في لواء كركوك ١٩٣٩–١٩٣٩، كتاب المفتش الاداري الى وزارة الداخلية، الموضوع الوحدات الادارية في لواء كركوك ١٩٣٩/٥/٢٩، و ١/١.

[26] المصدر نفسه، متصرفية لواء كركوك، قلم التحريات، الى وزارة الداخلية ، الموضوع الغاء قضاء المركز، العدد ٢٩٥٥، ٢ نيسان ١٩٣٩، و٣/٣.

[27] علي ناصر حسين ، المصدر السابق، ص١٨٦

[28] المصدر نفسه، ص١٨٧

[29] المصدر نفسه، ص٢٠٨

[30] سلام هاشم جار الله العبودي، شرطة لواء بغداد ١٩٢١–١٩٥٨ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية–الجامعة المستنصرية، ٢٠٢١، ص٥٢–٥٣.

[31] د.ك.و، وزارة الداخلية–لديوان، رقم الملف ٨٩١٣، تصنيف ٣٢٠٥٠، ترجمة الكتاب السري المرقم س/٣٥ والمؤرخ في ١٩٣٤/١/١٥ الوارد من مفتش الوية كركوك وديالى والسليمانية الاداري الى رئيس المفتشين الاداريين، و١٠/٥.

[32] المصدر نفسه، تعريب تقرير التفتيش عن ناحية تل علي، رقم س ١٥٧، في ١٩٣٤/٥/١، و ٣٤/٢٢.

[33] المصدر نفسه، من رئاسة التفتيش الاداري الى وزارة الداخلية، الموضوع تفتيش ناحية تل علي، العدد ت.أ/٦١٣، ٧ مايس ١٩٣٤، و٣٨/٢٣-٣٩/٢٣.

[34] المصدر نفسه، رئاسة التفتيش الاداري، الى مفتش الوية ديالى وكركوك والسليمانية الاداري، الموضوع قوة شرطة ناحية ملحة، العدد ت.أ/ ٦٨٢ في ٢ حزيران ١٩٣٤، و٤٥/٢٩.

[35] المصدر نفسه، ترجمة تقرير ناحية شوان في لواء كركوك، رقم ١٧٥ في ١٩ مايس ١٩٣٤، و ٥٢/٣٢.

[36] المصدر نفسه، ترجمة تقرير تفتيش قضاء كيل في لواء كركوك رقم ٢٠٥ في ١٩٣٤/٦/١٣، و٥٤/٣٣.

[37] د.ك.و، وزارة الداخلية-الديوان، رقم الملف ٨٩٥٣، تصنيف ٣٢٠٥٠، شعبة التفتيش، المفتش الاداري السيد جميل العزاوي، الموضوع استلام تقرير تفتيش مركز قضاء كركوك، العدد ت.أ/٧٢٩، ١٩٣٨/٤/٧، ، و٨١/٢٢.

[38] عدنان هرير جودة الشجيري، النظام الاداري في العراق (١٩٢٠-١٩٣٩) دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص٧١.

[39] د.ك .و، الداخلية-الديوان، رقم الملفة ٤٦٤، تصنيف ٣٢٠٥٠، دائرة مدير السجون الملكية العراقية، امر دائرة، العدد ١٧٣١/٢٠، ٢٤ اكتوبر ١٩٢٣، و٥٢/٤٧.

[40] المصدر نفسه، دائرة مدير السجون الملكية العراقية، الى فخامة وزارة الداخلية الجلية، العدد ١٢٤٠/٢٦ في ٦ اب ١٩٢٣، و٦٠/٥٤.

[41] المصدر نفسه، دائرة المدير العام للسجون العدلية العراقية، الى فخامة وزارة العدلية الجليلة بغداد، الموضوع تثبيت موظف، العدد ٦٢٢/٢٠ في ١ نيسان ١٩٢٥، و ١٠/٨.

[42] المصدر نفسه، وزارة العدلية، دائرة التفتيش بغداد، الى حضرة صاحب المعالي وزير العدلية الافخم، العدد ٢٠٦ في ٣ كانون الاول ١٩٢٤، و٢٠/١٨.

[43] المصدر نفسه، و٢٠/١٨.

[44] المصدر نفسه، صورة من كتاب مأمور سجن كركوك المرقم ٥٤٦ والمؤرخ ٢١ كانون الاول ١٩٢٤ المعنون الى مديرية السجون الملكية العراقية، و١٤/٢٢.

[45] المصدر نفسه ، صورة كتاب مدير الاشغال العمومية المرقم ٣٢٣٤ المؤرخ في ٢ اب ١٩٢٥ المعنون الى المهندس الاجرائي للأشغال العمومية قسم السيارات، و ٥/٤.

[46] المصدر نفسه، دائرة المدير العام للسجون العدلية العراقية، الى فخامة وزارة العدلية الجليلة بغداد، الموضوع تنفيذ حكم الاعدام، العدد ٨١٢/٤٣، ٢٩ نيسان ١٩٢٥، و ٩/٧.

[47] مهدي صالح سعيد العباسي، كركوك في أواخر العهد العثماني (١٨٧٦-١٩١٤م) دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية والثقافية، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب-جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٧٢.

[48] لمى عبد العزيز مصطفى عبد الكريم، الخدمات العامة في العراق ١٨٦٩-١٩١٨، اطروحته دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب-جامعة الموصل، ٢٠٠٣، ص١٤٤.

[49] عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ دراسة وثائقية، ط١، مطبعة شريعت، المكتبة الحيدرية، ١٤٢٧هـ، ص٢٩٧.

[50] مهند حسين ناصر حمودي، المصدر السابق، ص ١٢٧.

[51] د.ك.و، وزارة الداخلية-ديوان، رقم الملف ٨٩٥٣، تصنيف ٣٢٠٥٠، تفتيش قضاء كركوك، من دائرة المفتش الاداري، الموضوع تقرير تفتيش لجنة الكهرباء واسالة ماء كركوك، العدد ٦١، ١٩٣٨/٤/١٠، و ١٢/٤.

[52] المصدر نفسه ، و٦/٤

[53] المصدر نفسه، و ٧/٤

[54] المصدر نفسه، و ٧/٤

[55] المصدر نفسه، و٩/٤

[56] المصدر نفسه، و٩/٤

[57] المصدر نفسه، و٩/٤

[58] المصدر نفسه، و٩/٤

[59] مهند حسين ناصر حمودي، المصدر السابق، ص ١٣١.

[60] د.ك.و، وزارة الداخلية–ديوان، رقم الملف ٨٩٥٣، تصنيف ٣٢٠٥٠، تفتيش قضاء كركوك، من دائرة المفتش الاداري، الموضوع تقرير تفتيش لجنة الكهرباء واسالة ماء كركو، العدد ٦١، ١٩٣٨/٤/١٠، و ١٢/٤.

[61] المصدر نفسه، و ١٠/٤

[62] المصدر نفسه، و١٠/٤

[63] المصدر نفسه، و١٠/٤

[64] المصدر نفسه ، و١٠/٤– ١١/٤.

[65] المصدر نفسه، و١٠/٤– ١١/٤.

[66] المصدر نفسه، تقرير تفتيش بلدية كركوك، من دائر المفتش الاداري، العدد ٦٠، ١٩٣٨/٤/١١، و١٥/٥

[67] المصدر نفسه، و١٥/٥

[68] ياسين عباس حمد الأسدي، البلديات في العراق ١٩٢١ – **1958** دراسة تاريخية ، اطروحته دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية –جامعة بابل، ٢٠٢٣، ص٣٣٩.

[69].ك.و، وزارة الداخلية–ديوان، رقم الملف ٨٩٥٣، تصنيف ٣٢٠٥٠، تقرير تفتيش بلدية كركوك، من دائر المفتش الاداري، العدد ٦٠، ١٩٣٨/٤/١١، و١٥/٥

[] المصدر نفسه، ، و١٥/٥

[70] المصدر نفسه، و١٦/٥

[71] المصدر نفسه، و١٥/٥.

[72] المصدر نفسه، و٢٠/٥–٢١/٥.